

## استفتاء الرأي العام حول الأمان 2022

ستجد أدناه معلومات مُساعدة حول استفتاء الرأي العام تتعلق بموضوع الأمان والأمان في ولاية بريمن.

### خلفية استفتاء الرأي العام

دخل قانون التحقيق المُتعاقب عن وضع الجريمة والتقييم الجنائي التكميلي لإحصائيات الجرائم في ولاية بريمن (قانون بريمن حول احصائيات الجرائم – BremKStatG) بتاريخ 2020/01/01 حيّز التنفيذ. ويرمي قانون بريمن حول احصائيات الجرائم إلى إجراء دراسة استقصائية تمثيلية تُكرر كل ثلاثة سنوات على الأقل لاستفتاء الرأي العام في ولاية بريمن حول موضوع الأمان والأمان.

### أهداف استفتاء الرأي العام

يُساعد الاستفتاء العام حول الأمان في البحث في مواقف مختلفة ومُتابعتها للحصول على نتائج عامة. الأهداف الرئيسية هي:

#### استجلاء المجال المُظلم

الغاية المنشودة من استفتاء الرأي العام حول الأمان هو إلقاء الضوء على ما يُسمى بالمجال المُظلم. والمفهوم هنا تحت المجال المُظلم هي تلك الجرائم التي وقعت فعلاً، إلا أنه لم يتم ضبطها من قبل الشرطة ولم تُدرج من عليه سجل احصائيات الجرائم لدى الشرطة الجنائية. وذلك لأسباب مُختلفة منها: أن المُتضرر لم يُلاحظ وقوعه ضحية الفعل الجنائي قطعاً أو أنه لم يبلغ الشرطة عنها.

ولإلقاء نظرة واضحة تشمل المجال المُظلم بأجمعه، سُنطرح عليك أسئلة حول التجربة الشخصية مع الجريمة والسلوك الشخصي في الإبلاغ عن الجريمة. ومن خلال استجلاء المجال المُظلم ستحصل الشرطة على صورة أكثر وضوحاً عن معدل الجريمة الفعلي الذي سيمكنها من عليه من اتخاذ التدابير الأكثر مُلائمة في مجالي الوقاية ومُكافحة ظاهرة الجريمة على حد سواء.

#### تحسين الشعور بالأمان

تُبني الشرطة عملها الوظيفي أيضاً على شعور المواطن بالأمان. فالشعور بعدم الطمأنينة ولو ذو نطاق محدود له تأثير سلبي على مستوى المعيشة وجودتها. لهذا تُريد من استقصاء الرأي العام حول الأمان معرفة نطاق ذلك المدى الذي يشعر المرء نفسه بالأمان في ولاية بريمن. والذي تُريد معرفته من بين الأمور الأخرى أيضاً، هل هناك أماكن في ولاية بريمن تشعر العامة نفسها فيها بعدم الأمان. ومن المعرفة المُكتسبة التي سنحصدها من استفتاء الرأي العام حول الأمان والأمان تُريد التخطيط لاتخاذ إجراءات ملموسة وتنفيذها على أرض الواقع حتى تشعر العامة نفسها في هذه المناطق بالأمان مرة أخرى.

## تحسين عمل الشرطة

ترتكز وظائف الشرطة الأساسية على منع الجرائم ومكافحتها. ولشرطة ولاية بريمن حقها في تقديم نفسها على أنها شرطة مُقربة من المواطن. فهي شرطة تعمل سوية مع الانسان وفي صالحه. وما نود معرفته هو مدى رضا العامة عن شرطة بريمن وشرطة بريمرهافن. وهل من المحتمل أن تكون هناك مجالات تتطلب التحسين وأين التحسين لها مُمكناً؟ والإجابات عليه ستساعد في ملاءمة عمل الشرطة بشكل أفضل ليتناسب مع احتياجات المواطنين ذكوراً واناثاً.

## مَن سيتم سؤاله

سيتم مُراسلة ما يُقارب 30 ألف شخص ما فوق سن 16 من العمر في ولاية بريمن في إطار استفتاء الرأي العام 2022 حول الشعور بالأمن والأمان. وسيتم اختيار الأشخاص بموجب مبدأ العينة العشوائية المُتخذة من بيانات دوائر تسجيل السكان في بريمن وبريمرهافن.

والمطلوب هنا هو أكبر قدر مُمكن من المُشاركة في استفتاء الرأي العام الأمني، كونه ضروري للحصول على نتائج يُمكن اعتمادها إحصائياً، لأن هذا سيُزيد من دَلالة النتائج ويُمكننا من اتخاذ الكثير من الإجراءات والتدابير بشكل هادف فعّال والتي لها أن تكون ضرورة مُتطلبة للمواطنين في ولاية بريمن.

## كيف سيجري استفتاء الرأي العام

سيتم إرسال الأشخاص الذين تم اختيارهم عشوائياً رسالة ابلاغ بالبريد. وسيتم ابلاغهم في الرسالة بالمحتوى الرئيسي لاستفتاء الرأي العام. وسيتم إرسال هؤالء بعدها بأيام قليلة استبيان استفتاء الرأي العام بالبريد. ويُمكن المُشاركة في استطلاع الرأي الأمني إما بتعبئة استبيان استطلاع الرأي المُستلم باليد خطياً أو بتعبئة نسخة الاستبيان الإلكتروني باستخدام الإنترنت. والنسخة الإلكترونية للاستبيان مُتاحة في الإنترنت باللغات التالية:

- العربية
- البلغارية
- الانكليزية
- البولندية
- الروسية
- التركية

وهذه النسخة الإلكترونية من الاستبيان مُتاحة بلُغة بسيطة مفهومة، حتى يمنح هذا الأكبر عدد مُمكن من المواطنين والمواطنين امكانية المُشاركة في تعبئة الاستبيان بالإجابة على الأسئلة وابداء الرأي.

سيتم إرسال الاستبيان المُكتمل التعبئة إلى "مُقدّم خدمة" في إحدى الولايات الخارجية بتكليف من المكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية العاملة في ولاية بريمن. وستُعطى تكاليف البريد من قبل مشروع تحليل الأمن

وليس من قبل المشاركين المُستطلّعين. وسيقوم مُقدّم الخدمة الخارجي بجمع الاستبيانات المُكتملة الكتابة وحصرها. وبعد حصر هذه البيانات يتلقى المكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية بريمن الإجابات بالصيغة الرقمية. ثم يقوم المكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية بريمن بالتقييم الفعلي لهذه البيانات الرقمية. وسيتم من عليه توثيق نتائج الدراسة هذه في تقرير. وسيعرض هذا التقرير للعامة ويضحي مُتاحاً للجميع.

### الفترة الزمنية لاستفتاء الرأي العام

سيجري استقصاء الرأي العام ابتداءً من نهاية شهر أيار (مايو) حتى مُنتصف شهر حزيران (يونيو) 2022 تقريباً.

### كيف تم تطوير استفتاء الرأي العام

تم تطوير الاستبيان من قبل موظفي دائرة الشرطة المحلية في بريمرهافن، موظفي شرطة بريمن وموظفي سناتور الداخلية باعتماد والرجوع إلى المعلومات المكتسبة أيضاً من النتائج المُستمدّة من دراسات العلوم الاجتماعية، من علم الإجرام والبحث الجنائي وعلوم الشرطة. استُخدمت أدوات مُعتمدة لجمع البيانات اللازمة لتطوير استبيان استقصاء الرأي العام الذي استند على وجه خاص في توجيهه عند جمع وقياس المعلومات إلى الدراسات الميدانية للمجالات المُظلمة التي أجرتها المكاتب الإقليمية للتحقيقات الجنائية لولايتي نيدر ساكسن (Niedersachsen) وشليسفيغ-هولشتاين (Schleswig-Holstein) وإلى دراسة "الأمن والجريمة في ألمانيا" التي أجرتها الدائرة الاتحادية للتحقيقات الجنائية ودوائر شرطة الولايات، هذا أيضاً إلى جانب الدراسة الميدانية المُظلمة حول العنف الذي قام بها وأجراها مركز البحوث الجزائية والجنائية التابع للمكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية نُوردراين-وستفالن (Nordrhein-Westfalen) بتكليف من وزارة داخلية ولاية نُوردراين-وستفالن (Nordrhein-Westfalen) ووزارة الوطن والشؤون البلدية والبناء وتكافؤ الفرص في ولاية نُوردراين-وستفالن (Nordrhein-Westfalen).

خضعت هذه الأسئلة المطورة حديثاً إلى اختبار أولي نوعي. يُستخدم هذا الاختبار الأولي، على سبيل المثال، للتحقق من ومعرفة ما إذا كانت الأسئلة المطروحة مفهومة وإذا كان المُستطلعون المشاركون قد فهموا مغزى السؤال بالنحو المنشود نفسه المقصود من طرحه.

### لماذا سينتكر استطلاع الرأي العام كل ثلاث سنوات على أبعد تقدير

سينتكر استطلاع الرأي العام في ولاية بريمن كل ثلاث سنوات على أقصى تقدير لسببين رئيسيين، إذ أنه:

1. يُمكن من خلال تكرار الاستطلاع التعرف بشكل أوضح على التطورات والاتجاهات الطويلة الأمد وتحديدها.
2. سيُستمد من نتائج استطلاع الرأي العام الأمني، ما إذا وإلى أي مدى كان هناك تأثير ملموس نتيجة الإجراءات والتدابير المُتخذة حينها. وسيُساعد التكرار في فحص فعالية التدابير واختبار مدى تأثيرها.

## مَن يُجْري استطلاع الرأي العام

المكتب الإقليمي للتحقيقات الجنائية بريمن هو المسؤول الأساسي عن إجراء استطلاع الرأي العام وقيادياً عن الشرطة في ولاية بريمن.

### تعليمات الأمان

نرجو منك الانتباه الى أنه من المحتمل جداً أن يستغل الخارجون عن القانون (المجرمون) استبيان استطلاع الرأي العام الأمني 2022 لارتكاب الجرائم. فبإمكان المجرمون على سبيل المثال التظاهر بأنهم موظفين عاملين في دائرة الشرطة المحلية بريمرهافن أو في شرطة بريمن ويُريدون طرح أسئلة عليك.

نؤكد لجميع الأشخاص الذين تم اختيارهم عشوائياً بأن تواصلنا معهم سيتم فقط عبر المراسلة البريدية وبالإخطار الكتابي. وبإمكانك تعبئة استبيان استفتاء الرأي العام خطياً وإرساله بالبريد أو بتعبئة استبيان الإنترنت.

لن يتم في إطار استطلاع الرأي العام الأمني 2022 التواصل معك قطعاً وبأي حال من الأحوال هاتفياً أو عبر زيارتك في منزلك.

إذا كانت لديك شكوك حول استلامك استبيان استفتاء الرأي العام الأصلي أو في حالة أن تواصل معك أحدهم في إطار استفتاء الرأي العام الأمني، يُرجى منك عندها الاتصال هاتفياً أو عبر الإنترنت على:

0421-362-76090

[Sicherheitsbefragung@polizei.bremen.de](mailto:Sicherheitsbefragung@polizei.bremen.de)

يُرجى الاتصال برقم الحالات الطارئة 110 إذا كنت بحاجة ماسة وفورية إلى مساعدة الشرطة.

### حماية البيانات الشخصية

المشاركة في تعبئة استبيان استفتاء الرأي العام الأمني 2022 إختياري طوعي وسري دون الكشف عن هوية المشارك. ولن تتضرر بأي حال من الأحوال في حالة عزمك عدم المشاركة في تعبئة استبيان استفتاء الرأي العام الأمني.

سنستخدم العناوين التي زودتنا بها دوائر تسجيل السكان فقط لإرسال كتاب التبليغ واستبيان استفتاء الرأي العام وكذلك لإرسال رسالة الشكر الى أولئك الأشخاص الذين تم اختيارهم عشوائياً.

لن يتم بأي حال من الأحوال أو في أي وقت ربط الأجوبة مع العناوين ومنه مع المشاركين المُستَظهِرين. ولجمع بيانات استبيان الرأي العام المكتوبة وحصرها فمنا بتكليف "مقدم خدمة" خارجي من ولاية اتحادية أخرى. وهذا ليس لديه عناوين الأشخاص المشاركة في الاستفتاء وليست تحت متناول يده.

وسينم تقييم بيانات استفتاء الرأي العام من قبل موظفين عاديين فقط وليس من قبل موظفي الحكومة من موظفات وموظفي الشرطة. وهذه الأشخاص لا تخضع لمبدأ قانونية العقوبة الذي يلزم موظفي الشرطة بملاحقة الجرائم وفتح باب التحقيق في حالة الإبلاغ عن تجارب الجريمة.